التعليق المأمول

على تسهيل الأصول إلى فهم علم الاصول

(الدرس الخامس عشر)

تعليق

الشيخ عبد اللطيف بن أحمد مصطفى الكردي

تفريغ : رياض محمود عبد الله (أبو مها كركوك)

الخـاص

تعريف الخاص:

الخاص مقابل للعام، فإذا كان العام يتناول أكثر من واحد بلا حصر فإن الخاص لا يتناول سوى واحد كزيد مثلاً أو يتناول أكثر منه ولكنه على سبيل الحصر، كاثنين أو خمسة أو مائة لأنه خاص بهذا العدد، [١٨٤]

ومنه النكرة في سياق الإثبات كقولك: رأيت رجلاً في البيت أو اعتنق عبدًا، فإنه وإن كان صالحًا لكل رجل، وصادقًا بأي عبد إلا أنه عمليا لا يصدق إلا بفرد واحد يختص به لأنه بمعنى: رأيت رجلاً واحدًا واعتنق عبدًا واحدًا. [١٨٥]

---

[١٨٤] الخاص لغةً مأخوذ من الخصوص لأن الخاص أسم فاعل ، وليس الخاص مصدراً ، وإنما المصدر الخصوص ، لذا يقال خاص مأخوذ من الخصوص ، خص يخص خصوصاً ، فهو خاص ومخصوص ، إذاً الفعل خص ، والمصدر خصوص ، وأسم الفاعل منه الخاص ، يوصف الدليل بأنه خاص ، خاص بشيء معين ، إذاً كلمة الخاص مأخوذة من الخصوص ، والخصوص بمعنى الانفراد.

أما اصطلاحاً : كل لفظ وضع لمعناً معين ، أ، لمعنى معلوم على الانفراد ، وليس على الشمول بخلاف العام ، قلنا اللفظ المستغرق أي الشامل لجميع ما يصلح له ، أما هذا لا ، لم يوضع ليستغرق أفراداً بغير حصر ، وإنما لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد .

قلنا في تعريف العام ، في آخر التعريف قلنا بغير حصر لإخراج العدد ، لأن العدد ليس من ألفاظ العموم ، لأن هذا اللفظ خاص بهذا العدد لذا هنا ذكر العدد من ضمن الخاص .

[١٨٥] رأيت رجلاً ، هل رأيت كل الرجال ، هل يستغرق جنس الرجال ؟ لا ، وإنما يخص رجلاً واحداً بعينه ، رجلاً نكرة في سياق الإثبات ، ولكن إن قلنا ما رأيت رجلاً ، غيرنا الجملة من الإثبات إلى النفي ، وهنا النكرة رجلاً تفيد العموم ، لا زيداً ولا بكراً ولا علياً ، ولا ، ولا ...الخ ، كلمة الرجل أفادت العموم في سياق النفي أما في سياق الإثبات ما أفادت إلا رجلاً واحداً ، إلا خصوصاً ، إلا منفرداً ، وقوله : ((**رأيت رجلاً**)) قد يكون زيداً أو قد يكون عمراً ، ولكن عملياً أنت لم تذكر إلا رجلاً واحداً.

التخصيص:

تعريف التخصيص:

لغة: الإفراد. [١٨٦]

واصطلاحًا: قصر المقام على بعض أفراده لدليل يدل على ذلك.[١٨٧]

---

[١٨٦] في الخاص قلنا لغة الإفراد ، ما الفرق بين الإفراد وبين الإنفراد ؟ الإنفراد مطاوعة ، أما الإفراد متعدي ، الفعل المطاوع لازم ، أما الإفراد متعدي ، مثلاً تقول كسرت القلم فانكسر ، انكسر مطاوع للفعل المتعدي كسرت ، أي يقبل أثر الفعل فيه ؟ الانكسار ، انكسر القلم ،لازم ، بينما كسرت القلم ، متعدي ، فعل وفاعل ومفعول به ، ففعل المطاوعة لازم ، أي هنا لما تقول الخاص أي الإنفراد ، أو المنفرد ، هو في نفسه منفرد أو أُفرِد ؟ هو في نفسه منفرد ، لما نقول اثنان أو ثلاثة أو أربعة ، هذا العدد أصالة منفرد أم كان عاماً وخُصِص ، استثني من جمع ؟ أصالة خاص ، أصالة منفرد ، فما الفرق بين الخاص والتخصيص ؟ الخاص أسم فاعل ، أي هو في نفسه خاص ، اللفظ جاء خاصاً ابتداءاً ، أي منفرداً ، بينما التخصيص لا ، التخصيص كان عاماً وبفعل الشارع خُصِص ، جاء عاماً ولكنه بفعل الشارع أو قول الشارع ، بدليل الشرع خُصِص بشيء معين ، لذا قال الإفراد ، أي لم يكن منفرداً وإنما أُفرِد ، لم يكن خاصاً وإنما خُصِص ، لما أقول مثلاً : أكرم جميعهم إلا المشاغب ، ابتداءاً عممت ثم استثنيت إلا زيداً مثلاً ، أكرم جميعهم إلا زيداً ، في البداية لما قلت أكرم جميعهم عممت ، ثم استثنيت زيداً فصار التخصيص بغير زيد ، زيد لا يشمله الإعطاء ، فالحكم استثنى من العموم زيداً واحداً وخصصنا هذا العموم الذين ليس معهم زيد ، أي أفردنا هذه المجموعة ، أفردناها من العموم ، في البداية قلنا أعطهم جميعاً ، ثم نقول إلا فلاناً ، وفلان منهم ، فخصصنا الإعطاء بهؤلاء فقط ، وأخرجنا هؤلاء ، إذاً هذا الفرق بين الخاص والتخصيص ، الخاص يقابل العام ، بينما التخصيص يأتي مع العام ويخصصه ، لا أنه يكون مقابلاً له .

[١٨٧] أي هؤلاء الأفراد يدخلون ، أما بقية الأفراد يخرجون ، إذاً العام خُصِص بهؤلاء الداخلين .

أي جعل الحكم الثابت للعام مقصورًا على بعض أفراده بإخراج البعض الآخر عنه وقد يكون التخصيص قصر المتعدد على بعض أفراده أيضًا.[١٨٨]

الأمثلة:

أ. قصر العام: كقوله تعالى: ﴿ يوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ ﴾ [النساء:١١]، فهذا عام في جميع أولاد المخاطبين وعام في كل ولد، فخص الأول بقوله صلى الله عليه وسلم: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» فأخرج أولاد الأنبياء من عموم أولاد المخاطبين.[١٨٩]

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يرث المسلم الكافر...» فخص عموم كل ولد بإخراج الولد الكافر. [١٩٠]

ب. مثال قصر المتعدد: كقولك مثلاً: له علي عشرة دنانير إلا ثلاثة فإن فيه قصر الدين على سبعة فقط.[١٩١]

---

[١٨٨] هذه صورة ثانية من صور التخصيص ، قصر المتعدد على بعض أفراده ، مثل أعطِ عشرة إلا واحداً ، لما قلنا أعطِ عشرة ، هذا خاص ، ثم استثنينا واحداً ، هنا خصصنا ، فالعدد خاص ، ونحن خصصنا هذا الخاص ، فلا يلزم أن يكون التخصيص للعام ، قد يكون التخصيص للخاص كما في تخصيص الأعداد ، التخصيص أصالة للعام و ولكن قد يأتي التخصيص للخاص مثل أسماء الأعداد .

[١٨٩] قال تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَـٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ ﴾ [النساء: ١١] أنهم يرثون ، ولكن هذا الخطاب خُص بالحديث : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة) ، هذا الحديث رواه أبو بكر فقط ، وهذا حديث آحاد خصَصَ القرآن ٬ إذاً هذا من أمثلة جواز تخصيص القرآن والسنة المتواترة بحديث آحاد .

[١٩٠] إذا كان الأولاد مسلمين والأب كافر لا يرثون ، إذاً كذلك نقول خص الأولاد بغير مختلفي الدين .

وكذلك لا يرث القاتل ، إذا كان الولد قاتلاً لا يرث ، هذا كذلك من الأمثلة على التخصيص .

[١٩١] قوله : ((**قصر المتعدد**)) أي تخصيص الخاص .

فتحصل في هذا أمران:

١. عام أو متعدد، أخرج منه البعض، فهو العام المخصوص المتقدم ذكره.

٢. دال على الإخراج، فهو المخصص . باسم الفاعل . كالحديثين المذكورين، والاستثناء في الأخير.[١٩٢]

---

[١٩٢] نقول ماذا استفدنا مما مر بنا من التخصيص ؟ نلاحظ أن هناك دليلين ، دليل العام ودليل التخصيص ، أي دليل يقتضي العموم ودليل آخر يقتضي تخصيص العموم ، إذاً هناك تعارض بين العام والخاص ، أو التخصيص ، فإذا تعارضا ، فما السبيل ، إذا تعارض دليلان فما العمل ؟ يصار إلى :

١- الجمع بينهما إن أمكن .

٢- يصار إلى النسخ إن علم التأريخ.

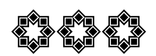
٣- فالترجيح إن لم يعلم التأريخ .

٤- التوقف .

هذه هي الخطوات التي يخطوها أهل العلم عند تعارض دليلين ، وعضهم بقدم النسخ إن علم التأريخ على الجمع فيقول النسخ إن علم التأريخ أولاً قبل الجمع .

ففي هذا الحال ، الذي هي تعارض العام مع الخاص ، هل نقول ننظر إلى التأريخ إن كان العام متقدماً فنقول بالمتأخر الذي هو التخصيص ، نقول هذا الذي يعمل به لأنه ناسخ للأول ، وإن كان الدليل العام متأخراً فيعمل به ، ولا ينظر ولا يلتفت إلى الدليل الخاص ، دليل التخصيص ، بعضهم ذهبوا هذا المذهب ، والجمهور على انه إذا تعارض العام والخاص يعمل بالخاص ولا يلتفت إلى النسخ في هذه المسألة ، وإنما يعمل بالتخصيص ؛ لأن العمل بالتخصيص من باب الجمع بين الدليلين ، وإعمال الدليلين أولى من إهدار أحدهما ، لأنك حينما تخصص العام عملت بالدليلين ؛ لأن التخصيص هو قصر العام على بعض أفراده ، إذاً دليل العام عمل ، ودليل التخصيص عمل ، ما قلنا ما يعمل بالعام أصلاً ، إن قلنا لا يعمل بالعام فهو إلغاء لجميع أفراده وليس قصراً على بعض أفراده ، وعد التخصيص نقول قصر العام على بعض أفراده ، إذاً بقي العمل بالعام ، إذاً أعملنا دليل العام وكذلك في الوقت

نفسه أعملنا دليل الخاص ، وهذا من باب الجمع بين الدليلين ، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما كما هو معلوم .



المخصصات:

المخصص العام على قسمين: متصل ومنفصل.[١٩٣]

الأول: هو ما لا يستقل بنفسه بل يتعلق معناه باللفظ فهو مقارن له دائمًا.

الثاني: هو ما استقل بنفسه ولا ارتباط له في الذكر مع العام من لفظ أو غيره.[١٩٤]

---

[١٩٣] اللفظ الصحيح والله أعلم [مخصص العام] وليس ((**المخصص العام**))؛ لأنه لا يوجد المخصص العام والمخصص الخاص ، وإما أن يكون [المخصص للعام] والله أعلم.

[١٩٤] قوله : ((**الأول: هو ما لا يستقل بنفسه**)) أي ليس دليلاً خاصاً مستقلاً ، وإنما هو مع دليل العام ، بمعنى أن التخصيص جاء في نفس عبارة نص العام ، أي أن التخصيص جزء من الكلام الذي ورد فيه العام ، لما أقول : أكرمت الطلاب إلا زيداً ، الآن التخصيص (إلا زيداً) جزء من هذا العام ، لكن إن قلت : أعطِ جميع الطلاب ، لكن بعد يوم أقول استثنِ منهم واحداً وهو فلان ، هذا منفصل ليس ضمن دليل العام.

قوله : ((**الثاني: هو ما استقل بنفسه**)) أي لا يكون جزاءً من الكلام الذي فيه العام ، ((**ولا ارتباط له في الذكر مع العام من لفظ أو غيره**)) إذاً المخصصات على نوعين مخصصات متصلة ، ومخصصات منفصلة .